المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

ورقة إطار وخطوط عامّة للمؤتمر العلمي الثاني عن "الإسلاميّين وقضايا الحكم الديمقراطي"

بعنوان: "التيارات الإسلامية ومسائل المواطنة والدولة والأمّة: التجربة التاريخيّة والتصورات الراهنة والآفاق المستقبليّة"

في إطار اهتمامه العلميّ بالتحولات الاجتماعيّة والديمقراطيّة الكبيرة الجارية في الوطن العربيّ، عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمر "الإسلاميّون ونظام الحكم الديمقراطي: تجارب واتّجاهات"، في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأوّل / أكتوبر ٢٠١٢ في الدوحة، بحضور ٢٠٠ مشارك، بينهم ٣١ باحثًا قدّموا أوراقًا بحثية، و٢٣ ممارسًا سياسيًّا، و١٥٠ مشاركًا في النقاش، كما حضر أعمال المؤتمر عدد كبير من الجمهور العامّ المهتمّ بالمواضيع التي جرت مناقشتها. وحاول المركز في هذا المؤتمر أن يفتح حوارًا بين الباحثين والممارسين بشأن القضايا الجوهريّة والأساسيّة المطروحة في مرحلة التحوّل التي يعيشها الوطن العربيّ. ولضمان الجدّية، أخضع المركز البحوث الأساسية للمؤتمر كافّة للتحكيم المعمّق قبل اعتمادها، بينما قُبلت بعض الأوراق مداخلاتٍ للمناقشة وليس للنشر، بحكم أنّها ليست بحوثًا وفق أعراف المركز.

وبعد عقدها عدّة اجتماعات للتقييم، خلصت لجنة المؤتمر إلى ضرورة متابعة الجهد العلمي في هذا المجال بعقد مؤتمرٍ ثانٍ في الإطار نفسه. وانتهى تقريرها إلى بروز قضايا جوهريّة في نقاشات المؤتمر، يستحسن أن يتمحور حولها الجهد العلمي للمؤتمر الثاني؛ وهي قضايا الأمّة، والدولة، والمواطنة في زمنٍ متحوّل. فهذه هي القضايا النظرية الرئيسة التي تكمن خلف الكثير من النقاشات السياسيّة في مرحلة التحوّل الكبرى التي نعيشها عربيًّا. وحدّدت تاريخ عقد المؤتمر الثاني في الأسبوع الأخير من شهر أيلول / سبتمبر ٢٠١٣.

وتدعو اللجنة العلميّة للمؤتمر جميع الباحثين والمفكّرين المهتمّين بالمواضيع التي يناقشها المؤتمر الثاني عن الإسلاميّين وقضايا الحكم الديمقراطيّ، والمعنيّين أيضًا بهذه المواضيع بطريقة عمليّة، إلى المشاركة في هذا المؤتمر الذي تخضع أوراقه وبحوثه للتحكيم العلميّ. ويرجى مراعاة معايير كتابة الأوراق البحثيّة التي يعتمدها المركز (المرفقة على الرابط). وعلى الراغبين في المساهمة البحثيّة في المؤتمر إرسال ملخّصٍ وافٍ بخطوط البحث الرئيسة في موعدٍ لا يتجاوز ١٥ نيسان / أبريل ٢٠١٢، ويكون تسليم البحوث مكتملةً في موعدٍ أقصاه أواخر شهر حزيران / يونيو ٢٠١٣، على أن تكون المساهمات في إطار المخطّط التأشيري التالي:

أوّلًا: محور المنهجيات والرؤى الأساسيّة

١- الرؤى التقليديّة لقضايا الأمّة والدولة والمواطنة، والرؤى الإصلاحيّة، والرؤى الحركيّة (التنظيماتيّة – الأيديولوجيّة). هل هناك نموذجٌ سياسيّ إسلاميّ مرجعيّ محدّد في طرح هذه القضايا؟ وهل هي قضايا "إسلاميّة" عريقة، أم قضايا جديدة؟ ما هي النماذج النظريّة الأساسية المحدّدة؟

٢- التجربة الراشديّة بين التاريخ والاستلهام والإسقاطات الخطابيّة، وواقعة "الصحيفة"؟ الفكر السياسيّ الإسلاميّ وإشكالية المنهج أو المناهج (إشكاليّة القصور المنهجيّ). سؤال "النموذج" المحتذى أو المستبطن أو المبتغى لدى الإسلاميّين (النبويّ، أم الراشديّ، أم الحديث، أم التوليف بينها)؟ أم شيء جديد في المحصّلة؟ وماذا يعني ذلك على مستوى العلاقة مع النموذج المرجعي؟

ثانيًا: محور الأمّة

١- مقاربة مفهوم الأمّة وتكوينها بين النصّي والتاريخيّ والأيديولوجيّ، بين الأمّة في النصوص التأسيسيّة (النصّ)، وتكوّن الأمّة الإسلاميّة تاريخيًّا وتجربتها في الزمن الأوّل وما بعده الذي كان زمن إمبراطوريات، بين الدين والتديّن.

٢- التفكير الإسلاميّ في مفهوم الأمّة الإسلاميّ وإشكالية الوحدة والتعدّد القوميّ والعقدي (التاريخ الاجتماعيّ والأنتروبولوجيّ) من جهة، وإشكالية التشرذم الداخليّ وفكرة "الفئة الناجية" وادّعاءاتها، وما يثيره ذلك من تحدّيات الاندماج إسلاميًّا في إطار التمييز بين "الاندماج" Integration و"الدمج" Assimilation (مثال التسنين والتشييع)؟

٣- هل يستقيم مفهوم الأمّة الإسلاميّ العابر للحدود في نظامٍ دوليّ يقوم على وحدات الدول؟ وكيف ينظر إلى الأقلّيات الإسلاميّة في الدول الغربيّة؟

٤- الأمّة بين مفهومها الإسلاميّ العامّ ومفهومها القوميّ الكلاسيكيّ والحديث، ومفهومها الجديد المركّب للهوّية.

٥- ما هي الإسقاطات السياسية لمفهوم الأمّة الدينيّة في عصر الدول القومية ذات السيادة؟ وما هي إسقاطات مفهوم الأمّة الإسلاميّة على المواطنين غير المسلمين في دولةٍ حديثة؟ وهل يمكن أن يكون هذا فكر حزبٍ حاكم؟

ثالثًا: محور الدولة

١- الدولة التاريخيّة الإسلاميّة والدولة الحديثة، الدولة (الحديثة) والخلافة (الإمبراطورية). الشريعة بين الأمّة والدولة. الإسلام والإسلاميّون والدولة. جدلية الأمّة والدولة في الوعي التاريخيّ والإسلاميّ (تاريخ الدولة أم تاريخ الأمّة؟ أيّهما أسبق، الدولة أم الأمّة؟ ومن يطبّق الشريعة: الدولة أم الأمّة؟ وما معادل الأمّة: أهل حلّ وعقد، أم نخبة فقهاء، أم مجلس تمثيليّ وتشريعي منتخب؟ وما حدود تشريعات هذا المجلس؟ هل هي مطلقة أم محدودة في منطقة الفراغ التشريعي، والاجتهاد الجزئي المبنيّ على قياسات سابقة في الفقه الإسلاميّ؟).

٢- مسألة الحاكميّة في الخطاب النظريّ – الحركيّ الإسلاميّ؟ هل هي صوغ مقلوب لمفهوم السيادة في الدولة الشموليّة الحديثة أم هي نظرية إسلاميّة "أصيلة"؟ ما هي مواقف التيارات الإسلاميّة من هذه النظريّة الفكريّة – الحركيّة؟ وكيف تفاعلت معها؟ وما سياقات ظهورها: السياق الهنديّ الباكستانيّ (المودودي)، والسياق العربيّ (قطب، والإخوان، وجماعات الجهاد المصريّة)؟ الحاكمية بين النصّ والتأويل (في القرآن وفي أصول الفقه)، وما أوجه الالتقاء والافتراق بين الحاكمية وولاية الفقيه؟ وكيف يمكن قراءة الفرق المرجعيّ بين حاكمية الله وإرادة الشعب، ومغزى ذلك في جدل العقيدة والاستبداد في المنظور الدينيّ؟

٣- ما معنى دولة إسلاميّة في النهاية؟ وما هو نموذجها؟ هل لديها نموذج تطبّقه أم تختبر تطبيقه أم قد تخرج بنموذجٍ آخر؟ وما قصّة مفهوم "الدولة المدنيّة"؟ وتحدّيات العلمنة بمعنييها الصلب والمرن؟ وما موقفها من دولة جميع المواطنين؟ وما معنى الحديث "الدينيّ" عن أقلّيات ترفض هذه الصفة، وهي وطنيّة "أبًا عن جدّ"، ومتجذّرة وأصيلة في التاريخ الحضاريّ الممتدّ قبل الفتح الإسلاميّ وبعده، وبالتفاعل معه؟

٤- الدولة المدنيّة هروب من مفهوم الدولة الدينيّة، أم إعادة إنتاج له بإهاب جديد، أم فهم علمانيّ منفتح أو مرن للدولة؟

٥- الإسلاميّ القُطري والإسلاميّ الإقليميّ والدوليّ، الإسلاميّ القطري والقوميّ (العربيّ) الفلسطينيّ والتحرريّ؟ (قضايا العلاقات الدوليّة).

رابعًا: محور المواطنة

١- الوطن والمواطنة في الخطاب الإسلاميّ بين الوطن الأيديولوجيّ (ما فوق الوطنيّ) والوطن السياسيّ (الدولتي).
٢- المواطنة والذمّية في فكر التنظيمات العثمانيّ.
٣- المواطنة وقضايا ما يُدعى الأقلّيات (الدينيّة)، وما موقف التيارات الإسلاميّة من الأقلّيات (الدينيّة المذهبيّة) في المجتمعات المركّبة الهويّة التي لا يشملها التصنيف التاريخيّ لنظام الملل؟ مثل العلويّين والإسماعيليّين واليزيديّين والدّروز والبهائيّين، ..إلخ.
٤- ما هي إسقاطات تحييد المواطنة الحديثة كمفهوم حقوقيّ عن الانتماء الدينيّ والقوميّ، وإسقاطات ذلك على مفهوم الأمّة؟ ماذا يتبقّى من الأمّة الإسلاميّة غير الدين الإسلاميّ في هذه الحالة؟ وهل يفترض أن تكون الأمّة الإسلاميّة أكثر من دين الإسلام؟
٥- ما هي سياقات تشكّل المفهوم عربيًّا؟ وكيف تطوّر المفهوم إسلاميًّا: من الطهطاوي ومحمد عبده وحتّى طارق البشري والقرضاوي وفتحي عثمان وهويدي والغنّوشي؟ وهل يمكن تحقيب فترات طويلة المدى على مستوى تاريخيّ – ذهنيّ لهذا التطوّر؟
٦- تأثيرات فكرة المواطنة في التفكير السياسيّ الإسلاميّ التقليديّ والمحدث أو التقليديّ – المحدث، ومنطق "أهل الذّمة" والأقلّيات، وإعادة رسم العلاقة بين العقيدة والشريعة والسياسة (مسألة رئاسة غير المسلم للدولة مثلًا، أو المساواة الكاملة في الحقوق، وولاية المرأة، ..إلخ). المواطنة بين كتابات المفكّرين الإسلاميّين وممارسات الأحزاب الإسلاميّة.
٧- ما الموقف في الأخير من المواطنة المطلقة بغضّ النظر عن أيّ تمييزٍ كان؟
٨- الدستور والقوانين والمواطنة في "دولة مدنيّة" لا يزال الصراع قائمًا بشأن مدنيّتها.